استحداث تشريعات خاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه

د/ أحمد رضا الجلالي
أستاذ مساعد بكلية العلوم جامعة بني سويف

ملخص البحث

عرض واستحداث تشريعات خاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه وعرض بعض السياسات الخاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه الخدمية وخاصة المشاريع القوميه كالمشاريع البيئية وذلك لعدد عشرة من الأسس الإستراتيجية المتعلقة بمتطلبات التنمية المستدامة

وأهمية دور التشريعات القائمة محلياً ودوليا فى تشجيع مؤسسات الأعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى لرفعة شعوبها وتقدمها وكذلك فى ربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات من خلال تطبيق الأسس الاستراتيجية مستحدثة حسب طبيعة المشروع للمشاريع الوطنيه الخدمية وتطبيقها بسياسات ومعايير ثابتة قابله للتغيير حسب المرحله

مقدمه البحث Introduction

سوف نعتمد فى هذا البحث على عرض بعض من السياسات الخاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه الخدمية وذلك لعشرة من أهم الأسس الإستراتيجية وهى :-

١- لعمل على تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة ، وتناسق خططها، وتوثيق روابطها، وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعاً وتنوعاً بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود ، والتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها .

٢- تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعاً وتنوعاً بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود ، والتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها

٣- تهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي والتطوير التقني وتنسيق جهودها، وضمان تلبيتها وتكاملها مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة .

٤- العمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة .

٥- العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة

لأنشطة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بما يضمن قيامها بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

٦- الاستمرار في نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية ، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية،

٧- دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار

٨- تطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة .

٩- تطوير مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي مع تركيز التعاون مع البلدان والمؤسسات المتقدمة في المجالات التي تسعى فيها مصر للريادة العلمية والتقنية.

١٠- إتاحة المعلومات العلمية والتقنية وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف وظروف مصر.

موضوع البحث Subject

سوف نعرض الآن تفصيليا الأسس الإستراتيجية التسعه ومن خلالهم سوف نعرض السياسات الخاصة بكل واحدة منهم :-

الأساس الإستراتيجي الأول :

العمل على تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة ، وتناسق خططها، وتوثيق روابطها ، وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك من خلال السياسات الآتية :

١ -التنسيق بين السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والسياسات القطاعية المختلفة في مصر.

٢ - تبني آلية على المستوى الوطني لتعزيز فعالية إدارة وتخطيط وتنسيق ومتابعة أنشطة العلوم والتقنية والابتكار ودعم مواردها.

٣ - الاستمرار في استكمال وتقوية البنى التحتية اللازمة لتنمية المنظومة ورفع كفاءة عملها.

٤ -إيجاد المؤسسات الوسيطة بين مكونات المنظومة المختلفة من جهة، وبينها وبين القطاعات المختلفة من جهة أخرى، كمراكز التطوير التقني،

وحدائق العلوم، والحاضنات التقنية ، وصناديق التمويل.
٥- إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسة للمنظومة، مثل مؤسسات البحث والتطوير، والتعليم والتدريب، والشركات، والمستثمرين، والمبتكرين، وموردي التقنية، والمكاتب الاستشارية ، والإعلام العلمي وغيرها.
٦- حفز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية وتحديد البرامج البحثية وتقييمها واستثمار نتائجها.
٧- توجيه وسائل التوعية المختلفة لتعميق إدراك أفراد المجتمع عامة، والقطاعات الحكومية والخاصة بالدور الحاسم للعلوم والتقنية والابتكار في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن.
٨- اعتماد اللغة العربية مرتكزاً رئيساً لتنمية مكونات المنظومة المختلفة، مع عدم إغفال اللغات الأخرى اللازمة لنقل ما يستجد من المعارف العلمية والتقنية من مصادرها.

الأساس الإستراتيجي الثاني :

تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعاً وتنوعاً بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، والتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها .. وذلك من خلال السياسات الآتية :

١-ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية للمنظومة، وإيجاد الآليات الفعالة لتحقيق ذلك.
٢- تفعيل الجوانب التطبيقية في جميع مراحل التعليم والتدريب لتعميق الإدراك والتفكير العلمي والتقني للمستفيدين، وتنمية حب ممارسة البحث العلمي والالتزام بمنهجيته لدى الطلاب عامة وطلاب التعليم العالي خاصة.
٣- التقييم الدوري لبرامج تعليم العلوم والتقنية في جميع أنواع ومراحل التعليم والتدريب، وتطويرها لتصبح مواكبة وقادرة على الاستجابة للاحتياجات المستجدة للمنظومة.
٤-العمل على مشاركة القطاعات المستفيدة من مخرجات التعليم في تقييم وتطوير برامج تعليم العلوم والتقنية.

٥ - توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية ، وزيادة نسبة قبول الطلاب فيها مقارنة بالتخصصات الأخرى.
٦ - تطوير برامج الدراسات العليا تنوعا ومستوًى واستيعابا وتوزعا على مناطق مصر، مع توجيه اهتمام خاص بالدراسات العليا في المجالات العلمية التطبيقية والتقنية المناسبة مصر.
٧ - إيجاد معاهد عليا متميزة في مجالات علمية تطبيقية وتقنية على المستويين الجامعي وما فوق الجامعي لتكوين نخبة رائدة من العلماء والمهندسين والفنيين التقنيين، تكون قادرة على إنجاح تأصيل البحث العلمي التطبيقي وتوطين وتطوير التقنية.
٨ - التوسع في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني كماً ونوعاً لتلبية احتياجات المنظومة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المهارات والتخصصات الفنية والمهنية.
٩ - تشجيع إنشاء وتطوير مؤسسات ومراكز تدريب متخصصة في المجالات التقنية الرائدة والمؤثرة في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال.
١٠ -تفعيل وتطوير دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في التدريب والتأهيل المستمر.
١١ - العناية بالتعليم التعاوني في كافة مؤسسات التعليم وبخاصة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
١٢ -تطوير مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية نحو مزيد من فهم واقع مصر، بما يفضي إلى تطوير المناهج الوطنية ؛ للاستشراف المستقبلي والتخطيط وإدارة العلوم والتقنية، وعلاج المشكلات الاجتماعية الملحة.

الأساس الإستراتيجي الثالث :

تهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي والتطوير التقني وتنسيق جهودها، وضمان تلبيتها وتكاملها مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة .. وذلك من خلال السياسات الآتية :

١ -إيجاد آلية مناسبة وفعالة تارك بها الجهات البحثية والمستفيدة في القطاعين الحكومي والخاص تعمل على تنسيق جهود المؤسسات البحثية وتكاملها.
٢ - حفز وتشجيع الطلب الاقتصادي والاجتماعي على أنشطة المؤسسات الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني بكافة الوسائل والسبل الممكنة.

٣ - إنشاء وحدات جديدة للبحث والتطوير في القطاعين الحكومي والخاص، ذات قدرات تقنية متكاملة في المجالات الإستراتيجية الرائدة في الاقتصاد الوطني.
٤ -إيجاد وتقوية القدرات الوطنية في مجالات التصميم والتطوير الهندسي والهندسة العكسية، لا سيما في القطاعات الإنتاجية.
٥ - الاهتمام بتعزيز القدرات التسويقية لمؤسسات البحث والتطوير، مع العمل على إشراك ممثلي الجهات المستفيدة من منتجات تلك المؤسسات في وضع برامجها.
٦ - توفير الإمكانات اللازمة للارتقاء بالمراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي، وتطويرها؛ لتصبح ركيزة رئيسة للبحوث الموجهة لخدمة التنمية، ولتشارك بفاعلية في التقدم العلمي والتقني المعاصر.
٧ - تبني آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى.
٨ - العمل على زيادة أعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير مع مراعاة التوازن بين فئاتهم المختلفة.
٩ - تشجيع تبادل الباحثين بمختلف فئاتهم بين مراكز البحث والتطوير، في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاعين الحكومي والخاص.
١٠- إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بالاستفادة من العلماء والباحثين المتميزين من غير السعوديين في تطوير القدرات الوطنية للبحث والتطوير في مجالات إستراتيجية رائدة.

الأساس الإستراتيجي الرابع :

العمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة .. وذلك من خلال السياسات الآتية :

١ -توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتحقيق الأمن المائي.
٢ - توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتأمين الاحتياجات الإستراتيجية للدفاع والأمن الوطني.
٣ - توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتعزيز القدرات التنافسية لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية.

٤ -دعم البحث العلمي والتطوير التقني في مجالات المحافظة على البيئة واستكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخداماتها.
٥ - العناية بالبحث العلمي والتطوير التقني في مجال الإلكترونيات والاتصالات والمعلومات.
٦ - توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لخدمة الشعائر الإسلامية وتيسير أدائها.
٧ - رصد وتتبع الفرص الواعدة التي تتيحها التطورات العلمية والتقنية المعاصرة والمستجدة، خاصة في المجالات المتوقع كون تأثيرها ملموساً على الاقتصاد الوطني في العقدين القادمين.
٨ - تطوير آليات ومنهجيات فاعلة لتحديد ومراجعة أولويات البحث العلمي والتطوير التقني على المستوى الوطني تشارك فيها الجهات ذات العلاقة.

الأساس الإستراتيجي الخامس :

العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة لأنشطة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بما يضمن قيامها بأداء مهامها على الوجه المطلوب.. وذلك من خلال السياسات الآتية :

١ -وضع برنامج زمني لزيادة موارد البحث والتطوير من مختلف المصادر (حكومي، خاص، أفراد، منظمات دولية، مؤسسات أو شركات أجنبية .. الخ) ليصل تدريجيا بحلول عام (٢٠٢٠م) إلى (١,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي مصر.
٢ - إيجاد الآليات المناسبة والسبل الكفيلة بحفز مؤسسات القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة العلوم والتقنية والابتكار، ودعمها.
٣ - تشجيع مراكز البحث والتطوير والخدمات المساندة في القطاع الحكومي على استمرار زيادة مصادر التمويل الذاتي لنشاطاتها.
٤ -إيجاد آلية وطنية لتمويل الأنشطة العلمية والتقنية يشارك فيها إلى جانب الدولة مؤسسات القطاع الخاص والأفراد.
٥ - العمل على إيجاد شركات رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات التطويرية ذات المخاطرة العالية في المجالات التقنية المتقدمة الواعدة.
٦ - التوكيد على ضرورة تخصيص نسبة محددة من ميزانية المؤسسات الخاصة والحكومية لأغراض البحث والتطوير، والتدريب والتأهيل المستمر.
٧ - تعزيز الاستفادة من برامج التعاون والمنح الدولية في دعم أنشطة

العلوم والتقنية والابتكار.
٨- العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من عقود المشاريع التنموية الكبرى في دعم أنشطة مكونات المنظومة المختلفة.

الأساس الإستراتيجي السادس :

الاستمرار في نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.. وذلك من خلال السياسات الآتيـة :

١-العناية بالنقل الداخلي للتقنية - بشقيها المعرفي والمجسد - بين مؤسسات البحث والتطوير الوطنية، وبين مؤسسات القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٢- تشجيع تبادل وانتقال العاملين ذوي الخبرة بين المؤسسات المنتجة والمستخدمة للتقنية، كآلية أساس في تطبيق وتعميم الاستفادة من التقنية محليـاً.
٣- دعم وتشجيع نقل التقنيات المتقدمة الملائمة للتنمية المستدامة في مصر، وتهيئة القطاعات التنموية بالإمكانات والوسائل اللازمة لتوطينها.
٤-تقوية وتعزيز القدرات الوطنية لتقييم واختيار التقنيات الأجنبية الملائمة والتفاوض حولها.
٥- التركيز على نقل المعارف والمهارات والخبرات التقنية الأجنبية جنبـا إلى جنب مع نقل التقنية المجسدة في الآلات والأجهزة والمعدات، ووضع الآليات والأنظمة اللازمة لضمان ذلك.
٦- الاستفادة القصوى من المشاريع والاتفاقيات الاستثمارية التقنية الكبرى في مصر مثل برامج التوازن الاقتصادي، في تعزيز القدرات التقنية الوطنية وركمها محليـاً.
٧- الاهتمام بتفكيك الحزم التقنية في مختلف المشاريع، وإيجاد الآليات اللازمة لمشاركة المؤسسات البحثية الوطنية في ذلك.
٨- تبني برامج وطنية لتعزيز وتقوية عمليات استنبات وتطوير التقنية محليا، بما في ذلك إيجاد وتفعيل المؤسسات والمختبرات والخدمات المساندة اللازمة لذلك.
٩- تعزيز وتفعيل دور المكاتب الاستشارية والهندسية الوطنية في عمليات نقل وتوطين وتطوير التقنية.
١٠- الاستمرار في تطوير التقييـس (مواصفات وجودة ومعايرة) بما يكفل

رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية محلياً ودوليا، ويضمن حماية المستهلك.

الأساس الإستراتيجي السابع :

دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار .. وذلك من خلال السياسات الآتية :

١-تهيئة البيئة الملائمة ، وتوفير الإمكانات المناسبة لتشجيع وحفز إبداعات ومبادرات الأفراد والجماعات ومؤسسات القطاع الخاص.

٢- العناية والاهتمام بالموهوبين والمبدعين وخاصة في المجالات العلمية والتقنية ، وإيجاد الظروف التنافسية المحفزة لهم.

٣- تشجيع تبني القطاع الخاص والمستثمرين لمخترعات المبدعين والمبتكرين الوطنيين.

٤-إيجاد الآليات والحوافز اللازمة لاستقطاب المبدعين والمبتكرين المتميزين من الوطنيين للعمل في المراكز البحثية.

٥- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبنيها من قبل الحاضنات الاقتصادية التقنية.

٦- الاهتمام بالإنتاج الفكري للعلماء والمبدعين، وحفزهم على نشر إنتاجهم، وتوفير القنوات المناسبة للنشر.

٧- دعم وتقوية الجمعيات العلمية في المجتمع وتفعيل دورها في تنمية القدرات الوطنية للإبداع والابتكار.

٨- إيجاد الوسائل اللازمة لتفعيل دور المدرسة والأسرة والمجتمع في اكتشاف ورعاية الموهوبين والمبتكرين.

٩- إبراز مواهب ومخترعات المبدعين والمبتكرين في وسائل الإعلام المختلفة، وتوعية أفراد المجتمع بدورهم الحيوي في التقدم العلمي والتقني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

الأساس الإستراتيجي الثامن :

تطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة .. وذلك من خلال السياسات الآتية:

١-المراجعة الدورية للأنظمة ذات العلاقة بالعلوم والتقنية، وتطويرها بما يوفر البيئة المناسبة لرفع كفاءة أداء المنظومة، ويواكب التطورات

والمستجدات العالمية.
٢ - تبنـي أنظمة مالية وإدارية تتفق مع طبيعة ومتطلبات أنشطة العلوم والتقنيـة.
٣ - وضع الأنظمة المشجعة على التعاون فيما بين مؤسسات العلوم والتقنية، وبينها وبين القطاعات الأخرى.
٤ -تطوير الأنظمة المحفزة والمشجعة لمنتجي التقنية المتقدمة للاستثمار في مصر.
٥ - وضع أنظمة تراعي خصوصيات طبيعة العمل والأخطار المحتملة في نشاطات العلوم والتقنية.
٦ - تطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات العلوم والتقنيـة، وتقويمها المستمر بهدف ربط وحداتها وتحسين أدائها وتنسيق أعمالها.
٧ - تطوير أساليب التنظيم والإدارة في مؤسسات العلوم والتقنية وتقويمها دورياً، وتبني وسائل التقنية المتقدمة في إدارة تلك المؤسسات.
٨ - استكمال الهياكل المؤسسية اللازمة لرسم السياسات العلمية والتقنية، وإدارة وتخطيط نشاطات العلوم والتقنية، ودراسات الاستشراف، والجدوى وغيرها، مع العمل على تنسيق مهامها وجهودها.

الأساس الإستراتيجي التاسع :

تطوير مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي مع تركيز التعاون مع البلدان والمؤسسات المتقدمة في المجالات التي تسعى فيها مصر للريادة العلمية والتقنية.. وذلك من خلال السياسات الآتية :
١ -إيجاد الآليات اللازمة للاستفادة القصوى من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والمؤسسات المتقدمة علميا وتقنيا، ورفع كفاءة الاستفادة من المنظمات الدولية والإقليمية في مجالات العلوم والتقنية المختلفة، خاصة في المجالات ذات الأولوية مصر.
٢ - استثمار الميزات النسبية مصر، والمشاريع التنموية الكبرى في توفير فرص أفضل للتعاون العلمي والتقني، بما يؤدي إلى تطوير المجالات العلمية والتقنية ذات الأولوية مصر.
٣ - تطوير التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مستوى التكامل العلمي والتقني بينها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

٤-تعزيز التعاون العلمي والتقني الثنائي والمشترك مع الدول العربية والإسلامية.
٥- تعزيز الآليات اللازمة لرصد وتتبع التطورات الجارية في المجالات العلمية والتقنية عالميا وتعميمها على الجهات المعنية في مصر.
٦- تشجيع وحفز التعاون العلمي والتقني على المستوى الفردي بين العلماء والباحثين داخل مصر ونظرائهم في الخارج.
٧- تعزيز التعاون المؤسسي العلمي والتقني المباشر مع الجهات الخارجية ودعمه.
٨- تشجيع التعاون عن طريق التوأمة بين الجامعات ومراكز البحوث في مصر ومثيلاتها في الخارج.
٩- الاستمرار في مواكبة الاتجاهات العالمية المستجدة في أساليب التعاون العلمي والتقني.

الأساس الإستراتيجي العاشر:

إتاحة المعلومات العلمية والتقنية وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف وظروف مصر.. وذلك من خلال السياسات التالية :

١-دعم وتطوير قواعد وطنية للمعلومات العلمية والتقنية وضمان سهولة الوصول إليها، والاستمرار في تحديثها.
٢- تبني أنظمة وبرامج وطنية تعمل على تشجيع إنتاج ونقل ونشر وتبادل المعلومات ، وتسهيل استخداماتها.
٣- دعم وتطوير نظم المعلومات العلمية والتقنية وتقنياتها ، وتسهيل الحصول عليها بما يمكّن مصر من مواكبة عصر المعلومات.
٤-ربط المؤسسات العلمية ومراكز البحوث بشبكة معلومات وطنية عالية السرعة لتبادل الخبرات في الداخل والخارج وإثراء البحث العلمي والتطوير التقني.
٥- إيجاد الآليات اللازمة لضمان أمن المعلومات وحمايتها.
٦- دعم وتعزيز مكانة اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات.
٧- التركيز على توطين وتطوير تقنيات المعلومات ذات الأثر الفعّال في تحسين كفاءة وفعالية نظم المعلومات وخدماتها في مصر.
٨- إعداد خطة وطنية للمعلومات تتفق مع أهداف وتوجهات السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ، وتعمل على دعم التنمية الشاملة في مصر.

النتائج والتوصيات

مواكبه عصر التكنولوجيا الحديثة فى المشاريع القوميه المفيدة لدوله من خلال وضع أسس إستراتيجية لها سياسات واضحة يمكن نطبيقها من خلال معايير إستراتيجية وشفافة

الخلاصه

أهمية دور التشريعات القائمة محلياً ودوليا فى تشجيع مؤسسات الأعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى لرفعة شعوبها وتقدمها وكذلك فى ربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات من خلال تطبيق الأسس الاستراتيجية مستحدثة حسب طبيعة المشروع للمشاريع الوطنيه الخدمية وتطبيقها بسياسات ومعايير ثابتة قابله للتغيير حسب المرحلة.